لجنة القطن الدولية [1]

درجة الرطوبة في القطن المصرى :

يلاحظ أن مؤتمر القطن الدولى المنعقد فى مصر سنة ١٩٢٧ أصدر قرارا بالغاء الاتفاق المعقود بين تجار القطن بالاسكندرية الذى يفرض غرامة عن بيع قطن اشترط فيه حد أقصى للرطوبة .

وتقرر أيضا أنه للوصول الى رأى قطعى عن نسبة الرطوبة الطبيعية في القطن المصرى يجب أن يقوم كل من تجار القطن بالاسكندرية وغزالى القطن كل فى الدولة التابع لها باجراء أبحاث حتى يمكن اعداد تقارير فى هذا الشأن تقدم فى المؤتمر القطنى الدولى القادم الذى سيعقد فى برشلونه سنة ١٩٢٩ .

وقد قام الغزالون بتقديم احصائيات وافية عن هذا الموضوع وفيها بيان بنسبة الرطوبة في الاقطان التى صدرت بمعرفة تجار الصادرات في الاسكندرية وأجريت عنها اختبارات الرطوبة فى الممالك المختلفة .

أما تجار الصادرات فى الاسكندرية فلم يقدموا احصائيات ومن أسباب ذلك حدوث حريق فى بعض الآلات التى يجرى بواسطتها الاختبار فى الاسكندرية .

وقد وعد جناب المسيو خوريمى رئيس شركة المحاصيل بالاسكندرية بتقديم البيانات اللازمة فى مؤتمر برشلونه المزمع عقده فى سنة ١٩٢٩ للوصول الى قرار نهائى في هذا الموضوع كما سبق تقريره فى مؤتمر مصر سنة ١٩٢٧

---

[1] من تقرير لجنة القطن الدولية الذى قدمه سعادة أحمد عبد الوهاب بك رئيس لجنة القطن الدولية المصرية وصاحب العزة فؤاد أباظه بك سكرتير اللجنة الشرفى الى معالى وزير الزراعة عن نتيجة اجتماعات لجنة القطن الدولية المشتركة فى زوريخ فى شهر يونيو الماضى وقد حضرها عن مصر حضرات أصحاب السعادة والعزة والجناب أحمد عبد الوهاب بك وأمين يحيى باشا والدكتور بولز والمستر أنتونى وفؤاد أباظه بك ويوسف نحاس بك ومسيو قسطنطين خوريمى .

على أنه يظهر أن الغزالين مهتمون جدا بهذا الموضوع وقد استقر رأيهم على تعديل رقم ٨ر٥ ٠/٠ المسموح به حدا أعلى للرطوبة الى ٩ ٠/٠ على أنه اذا وصلت نسبة الرطوبة الى ٩ ٠/٠ فللغزال أن يلجأ للتحكيم ويستنزل من ثمن الاقطان ما يزيد على ٨ر٥ ٠/٠ وبسبب أنه كان اتفق في مؤتمر مصر سنة ١٩٢٧ على تقرير الرقم النهائى لاقصى نسبة الرطوبة التى تتخذ أساسا للتعامل فى مؤتمر برشلونه سنة ١٩٢٩ ولعدم وجود احصائيات من جانب المصدرين من الاسكندرية فقد تقرر ارجاء تنفيذ ذلك الى سنة ١٩٢٩ مع اثبات هذا القرار فى محاضر الجلسة كدليل على اتجاه نظر الغزالين فى حل مشكلة الرطوبة .

على أن اللجنة المصرية بواسطة الدكتور بولز أوضحت أنها عالجت مسألة الرطوبة وقدم جنابه مذكرات قيمة واحصائيات عن اختبار رطوبة القطن في حالته الطبيعية وأنها تختلف فى العراء عنها فى داخل الامكنة والمحالج والمكابس كما أنها تختلف باختلاف الفصول والجهات وأن درجة الرطوبة القانونية تتراوح بين ٥ر٨و١٠ ٠/٠ وأن الارقام التى قدمها تعتبر أبحاثا مبدئية وأنه سيستمر في أبحاثه .

وقد كرر الغزالون طلبهم بأن تلغى شركة المحاصيل بالاسكندرية ذلك الشرط المعقود بين أعضائها بفرض غرامة على العضو الذى يضمن بيع القطن الذى لا تزيد نسبة الرطوبة فيه عن حد معين وقد أوصت اللجنة بالغاء هذا الشرط .

خلط القطن :

وقد أصدرت اللجنة المشتركة قرارا صريحا في هذا الموضوع وهو أن الغزالين يؤكدون أن خلط الانواع المختلفة من الاقطان المصرية قد أضر بسمعة القطن المصرى وأعلنوا بلهجة التأكيد أنهم لم يطلبوا ولن يطلبوا خلط الاقطان فلا يوافقون مثلا على أن يرسل لهم قطن

سكلاريدس مخلوطا بالبليون وأنهم عندما يعرضون أثمانهم على العينة المطلوبة (type) فانهم يعرضونها على صنف القطن غير المخلوط وأنه يتعذار عليهم في أحوال كثيرة اكتشاف القطن المخلوط الا بعد غزله فى الفابريقات ويكون العثور عليه قد جاء متأخرا اذ يكون قد تم غزله •

وبسبب منافسة الحرير الصناعى الشديد للقطن فان هيئة اللجنة قررت اتخاذ جميع الوسائل المشروعة لمنع خلط الانواع بعضها ببعض اذ أن هذا الخلط سبب اضطرابا في اخراج مصنوعات متناسقة من القطن المصرى وقد رأت الهيئة أن مثل هذا الخلط من المصدر بغير علم الغزال يعد من أعمال الغش الواقعة تحت طائلة القانون •

ولزيادة الايضاح فان الغزال ربما يخلط السكلاريدس بالبليون وأصناف أخرى متعددة فى مغزله لاخراج خيط معين • ولكنه لا يسمح بهذا الخلط فى الاسكندرية لانه يدفع ثمنا لكل القطن على اعتبار أنه سكلاريدس مثلا • فاذا كان مخلوطا بالبليون فيخسر فرق الثمن بين السكلاريدس والبليون من جهة وتضطرب صناعة غزله من خلط العينة المرسلة بأقطان أخرى باعتبار أن العينة الاصلية كلها من السكلاريدس •

وبما ان القانون نمرة ٤ الصادر في سنة ١٩٢٦ يحرم خلط أنواع القطن بعضها ببعض في داخلية القطر ويفرض العقوبات على ذلك وقد استثنى القانون المذكور الاسكندرية والموانىء المصرية الاخرى من العقوبات على هذا الخلط على زعم أن الغزالين يطلبونه •

وبما أن الغزالين صرحوا بأنهم لا يطلبونه بل زادوا على ذلك المطالبة بضرورة اتخاذ كل الوسائل المشروعة لايقاف هذا الخلط الذى يضر بسمعة القطن المصرى وبصناعتهم وقد اعتبروا أن كل خلط يحصل من هذا القبيل بواسطة المصدر بغير علم الغزال يعتبر غشا •

لذلك نقترح على وزارة الزراعة العمل على حذف النص الوارد فى القانون نمرة ٤ الذى يستثنى الاسكندرية والموانىء المصرية حتى يطبق عليها أيضا • ونعتقد أن المحكمة المختلطة لا تعارض فى ذلك استنادا الى تصريحات مندوبى انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا وتشيكو سلوفاكيا وسويسرا • وهنا نقطة فنية نرى من الواجب علينا لفت النظر اليها حتى فى محاولتنا حماية الفلاح من عبث التاجر — لانضر التاجر في الوقت نفسه من جراء تهاون الفلاح •

وتلك النقطة هى تعريف ماهية القطن المخلوط من المكابس •

فالقطن في داخلية البلاد ممنوع خلطه وهو (زهر) ثم وهو محلوج بحكم القانون نمرة ٤

ومن المعلوم أن المزارع القطنية لا تخلو بصفة عامة من وجود أقطان غريبة فى الاقطان المزروعة بها سواء كان ذلك من البزرة وقت الزراعة أو من التلقيح الطبيعى في الغيطان بحكم الجوار أو العوامل الاخرى المختلفة فينشأ من كل ذلك وجود بعض نباتات من القطن الهندى مثلا أو نباتات قطنية غيرأصيلة النوع فىمزارع السكلاريدس وغيره وتختلف نسبة النباتات القطنية الغريبة بنسبة العناية بانتقاء البزور واستبعاد النباتات الغريبة بعد ظهورها وجمع القطن وخلافه وغرضنا من هذا الايضاح أن يعنى بزيادة التدقيق فى المكابس لمعرفة القطن المخلوط عمدا بصنف آخر من القطن وهو المقصود بتطبيق وصف الغش عليه •

مع العلم بأنه يجوز خلط قطن سكلاريدس من منطقة المحلة الكبرى بالغربية مثلا بسكلاريدس من منطقة منيا القمح بالشرقية مثلا • أو خلط رتب مختلفة من نوع واحد من القطن بعضها ببعض لتكوين عينة معينة (type) وليس هذا الخلط هو المراد منعه بل المطلوب منعه هو خلط أنواع مختلفة من الاقطان بعضها ببعض •

أصناف القطن المصرى الجديدة :

يستنتج من مجموعة الابحاث والمناقشات أن الغزالين يريدون أن يمونوا بأنواع الاقطان التى يمكن تقديمها لهم باستمرار وبكميات منتظمة طالما أن تلك الاقطان فيها اللمعة والنعومة والمتانة وتباع بأثمان متناسبة وأن توريدها بهذا الشكل يخفف كثيرا من منافسة الحرير الصناعى المتزايدة وقد قدم الدكتور بولز عالم النباتات بوزارة الزراعة في مصر احصائيات وملاحظات لهيئة اللجنة مستقاة من مصلحة الاملاك الاميرية ومن وزارة الزراعة المصرية عن القطن معرض و٣١٠ سكلاريدس الدومين ، والنهضة ، وجيزة (٧) وسخا (٤) وجيزة (٣) وأشمونى جديد وتبين فيما يختص بالقطن معرض الطويل الشعرة الذى استنبطته الجمعية الزراعية الملكية فى مدى بضع سنوات أنه سيكون هو القطن الاكثر انتشارا في الوجه البحرى بسبب زيادة محصوله .

على أن الغزالين يرون فيما يختص بالاقطان الجديدة أنه يجب عرضها في بادىء الامر بأسعار مناسبة حتى تشق لنفسها طريقا خاصا بها في الاسواق العالمية .

وقد رؤى أنه ليس من المستحسن ايجاد أنواع كثيرة من القطن في الوقت الواحد ولكن من الضرورى وجود أربعة أو خمسة أنواع على الاقل لتموين مختلف الغزالين سواء منهم الذين يغزلون أجود الانواع أو الذين يغزلون التى تليها في الجودة . وان القطر المصرى فى الوقت الحاضر لا يضارعه قطر آخر في تنظيم الوسائل لانتاج المرغوب فيها والعمل على حفظ جودتها .

وفيما يلى خطاب الدكتور بولز عن أنواع القطن القديمة والجديدة فى مصر:

عند عودتى فى السنة الماضية لقسم النباتات بوزارة الزراعة بعد تغيبى ثلاثة عشر عاما . وجدت أن المعلومات المجهزة لابحاث ومراقبة بزرة القطن قد تقدمت تقدما عظيما حتى عن سنة ١٩١٣ وأكثر من ذلك بكثير عند البدء فى ذلك سنة ١٩٠٥

ويوجد الآن خطة منظمة من شأنها أن يقوم قسم النباتات متعاونا مع قسم المباحث لاختبار كل نوع جديد من القطن لمعرفة ما يأتى :

١ — محصوله في نحو ١٥ جهة متفرقة فى نواحى القطر المصرى ولا يقتصر البحث عن المحصول في حد ذاته فقط بل فحص خواص النمو والتزهير وتكوين اللويزات ووزنها ووزن البزور وتصافى الحليج .

٢ — قيمته التجارية مستعينين في ذلك بتقدير الفرازين الخبراء وبضرب كمية الناتج فى الثمن نحصل على قيمة ثمن المحصول وهو الرقم الذى ينبغى عليه احتساب ما اذا كانت زراعة الصنف رابحة .

وبجانب تقديرات الفرازين فان امتحان صفات الغزل تكون مكملة لها للوقوف على قيمة القطن الحقيقية .

وقد اقترح أن تجرى هذه الاختبارات فى القريب العاجل بقسم النباتات حيث ينشأ به بناء خاص يسيطر فيه على درجات الحرارة والرطوبة حتى يمكن ايجاد مغزل لتجارب القطن الرفيع .

٣ — النقاوة : وهى مسألة جوهرية هامة لتفادى ما يسمونه «تدهور» القطن خصوصا اذا اتبعت طريقة تجديد البزور ومن المؤكد أن ما يسمونه بالتدهور الطبيعى لانواع القطن مسألة غير حقيقية .

وحقيقة ما يحصل هو الاختلاط حتى ولو كان النوع الاصلى نقيا جدا . فهناك سلالتان من القطن بالجيزة الآن تشبه صفاتها تماما صفات أسلافها التى كانت منزرعة فى سنة ١٩٠٥ — سنة ١٩٠٧ ولقد أمكن منع الاختلاط فى هذه الكميات الاصلية باتخاذ احتياطات دقيقة . بحيث انه لم تتسرب أى حبة من نوع آخر اليها كما أنه لم تعرض أى حبة منها للتلقيح من لقاح غريب عنها .

وان الظروف التى تؤدى الى افساد نقاوة البزرة بواسطة الخلط والتلقيح لهى أكثر مما يتصور وتدل الارقام التى حصلنا عليها في العام الماضى انه رغما من الاحتراس الممكن فى الحليج وتسلم البزرة قد تسرب

نحو ٣٠٠ نبات غريب في كل فدان أى بنسبة ١ فى المائة من مجموع المساحة وهذه العدوى تنتشر وتنمو سنة بعد أخرى • وقد أظهرنا فى العام الماضى أنه فى أسابيع معينة من الموسم وجد أن حبتين أو ثلاثة فى الالف لقحت بلقاح غريب في الحقول المكشوفة الغير مغطاة رغما من أن مصدر هذا اللقاح كان على بعد ماية متر منها وعلى ذلك يصير من المستحيل المحافظة على نقاوة أى نوع يزرع في الحقول والطريقة الوحيدة هى أن يحتفظ بنواة نقية بواسطة الاحتياطات الفنية ثم العمل على سرعة استكثارها سنويا من هذه النواة وهذه الطريقة معمول بها فعلا من سنوات مضت على الاقطان النقية من السكلاريدس فى مصلحة الدومين ومن الصعيدى فى مزرعة بشرى بك حنا • ولايمكن الحصول على الفائدة الحقيقية من الطريقة المذكورة لتجديد البزرة تحت اشراف قسم المباحث الزراعية ما لم توجد الوسائل اللازمة لاستبعاد كل البزور المخلوطة لتجد البذور الجديدة محلا لها • وهذا معمول به فعلا بمقتضى قانون وقاية البزرة الصادر في سنة ١٩٢٦ وهذا القانون لا يسمح بزرع أى بزرة تكون محتوية على أكثر من نسبة معينة من البزور الغريبة المعروفة • وزيادة على ذلك فانه صار التشديد سنويا بتقليل هذه النسبة بحيث ان تأثير هذه الاحتياطات أدى الى تحسين نوع البزرة المطلوبة •

واذا قارنا احصاء سنة ١٩٢٧ عن تكوين البزرة باحصاء سنة ١٩٢٨ لظهر لنا التحسين واضحا •

وطريقة التجديد من النواة الاصلية تضمن عدم زوال أنواع القطن النقية ويوجد احتياط آخر اقترح في سنة ١٩١٢ لو كان استعمل في ذاك الوقت لما انقرض القطن اليانوفتش وهذا الاحتياط ينحصر في حفظ البزور في مخزن هاو • وتكفى عينة قدرها ١٠٠٠ بزرة من كل نوع ويمكن خزن ١٠٠٠ من هذه العينات في أقل من متر مكعب •

ومتى تمت الوسائل لتقدير قيمة نوع القطن — القديم منه والجديد — لحفظه باستمرار لاجل استكثاره وبقائه نقيا فى المزارع • لم يبق الا

التصبر في معرفة أى الانواع يجب على مصر أن تزرعها وفى عملنا هذا يجب أن نذكر أن فى الاشتغال بالزراعة لا يمكن لنوع من أنواع القطن أن يعيش ما لم تكن زراعته رابحة • فمقدار المحصول مع الثمن يجب أن يكونا موافقين للمزارع ومن وجهة نظر صغار المزارعين فالمحصول العالى عملية مأمونة العواقب عن السعر العالى لان المزارع يجد المحصول ولكنه ربما لا يتحصل على أعلى سعر فى السوق •

ولطالما قيل ان تعدد الانواع غير مرغوب فيه لانه يؤدى الى اضطراب أفكار الغزالين ويجعل كمياتها غير ثابتة • وانى شخصيا لست من أنصار هذه الكثرة غير أنه من المستحيل الحصول على أحسن النتائج ما لم تزرع عدة أنواع في مناطق مختلفة التربة والمناخ ويمكن اقتباس مثل لذلك سلالة من سلالات قسم النباتات عزلت من سكلاريدس الدومين وزرعت فى شمال الدلتا فلم تتغير صفاتها غير أننا لما أحضرناها وزرعناها جنوبا بالقرب من القاهرة فقد تحسنت تيلتها حتى صارت صنفا ممتازا قائما بذاته • ويحتاج الامر الى نحو سبعة أصناف ويزرع فى الوقت الحاضر أكثر من هذا العدد • وسيحل محل بعض الاصناف التجارية الغير نقية أصناف نقية متماثلة فى الانموذج وستكون الاصناف في المستقبل القريب كما يأتى :

أصناف الوجه البحرى		صفاتها
معرض...		وافر المحصول وطول هالته ٤٠ ملليمتر
سخا نمرة ٤ أو نمرة ١١ ...	٤٢	ملليمترا قليل المحصول
سكلاريدس نمرة ٣١٠ ...	٣٧	» » »
» الدومين... ...	٣٧	» » »
جبرة نمرة ٧	٣٥	» يلى السكلاريدس ويفوق عن البليون قليلا ومتوسط المحصول
نهضة (جديد)	٣٥	» أسمر

أصناف الوجه القبلى	صفاتها
جيزة نمرة ٣	٣٣ مليمترا محصوله أحسن عند زراعته جنوبا
أشمونى جديد	٣٥ « وافر المحصول .

ومن هذه الاصناف وجد أن سخا نمرة ٤ وجيزة نمرة ٧ نجحتا فى البقاع الموبوءة بمرض الذبول وقد تنتشر زراعة الاخير بجهات الصعيد. وهناك أمل في تحسين أنواع الوجه القبلى مع العلم بأن محصول هذه الانواع يبلغ الآن نصف محصول الوجه البحرى وآخذ في الزيادة .

ومثل هذه الاصناف المتفوقة عن السكلاريدس كسخا نمرة ٤ ذات الصفات المرضية تستحق التشجيع .

وقد كان الرأى دائما في صف عدم الاكثار من انتاج أصناف القطن الناعمة لانه قد قدر وقت ظهور صنف السكلاريدس أن ١٥ فى المائة من مجموع المساحة المنزرعة قطنا كانت النهاية العظمى منه لاحتياجات السوق ولكنى على يقين أن اضطراد التحسن في صفات التيلة بحيث يفوق ويسبق احتياجات السوق هى أحسن سياسة تتبعها مصر لمنافسة تقدم الحرير الصناعى . وليس المقصود مما تقدم أن مثل هذه الاقطان لا بد وأن تغزل الى غزل دقيق ولكن اذا حصل عليها بثمن معقول يكون من الممكن في الغالب استعمالها فى الغزل الخشن الممتاز لتفى بطلبات الاقلية من فريق المستهلكين الذين يرغبون فى المحصول على أحسن ما يجدون .

وقد غير قطن المعرض الذى انتجته الجمعية الزراعية الملكية الحالة بالنسبة لانواع الوجه البحرى وسواء كان يماثل السكلاريدس فى الجودة أم لا بالرغم من أن تيلته أطول فذلك لا يهم . فانه من المؤكد أنه سينتشر بسرعة نظرا لزيادة متوسط محصوله بمقدار ٣٣ فى المائة فى الثلاث سنوات الاخيرة بالتجارب التى أقامها قسم المباحث الزراعية فى عدة جهات مختلفة .

ولقد أوجد ظهور المعرض مستوى جديدا للاقطان القديمة والحديثة حتى أنه فاق البليون فى محصوله . فاذا ما حل محل السكلاريدس فسيزيد فى محصول القطر المصرى مليونا من القناطير وحتى لو بيع ببضعة ريالات أقل من ثمن السكلاريدس فسيكون أربح للمزارعين . أما قيمة المعرض الحقيقية فلا يمكن البت فيها قبل القيام بعمل جملة اختبارات لان طول تيلته يجعل المقارنة صعبة .

أما بخصوص محصول الاصناف فانها مسألة مرتبطة بتأثير الوسط أى المحصول المحلى الذى تحسن قليلا بعد التدهور العظيم الذى أصابه منذ سنة ١٩٠٩ اذا استبعدنا مسألتى قلة محصول السكلاريدس وتأثير فنك دودة اللوز القرنفلية ويبقى تحت البحث عما اذا كان فى الامكان عمليا ما بين حين وآخر اعادة حالتى الارض والمياه الى ما كانت عليه في ذلك العصر الذهبى في عام ١٨٩٠—١٩٠٠ وفى الوقت الحاضر يجب أن لا يهمل المزارع أو الحكومة فرصة الحصول على أحسن محصول وأعلى ثمن من الارض بحالتها الراهنة .

وبالاختصار اننا نتوقع زيادة فى محصول أصناف السكلاريدس وزيادة التحسين فى صنف السكلاريدس وظهور كميات من السكلاريدس الفاخر كافية بقدر ما يتطلب السوق وكذلك نتوقع انتشار أنواع ذات محصول وافر فى الوجه القبلى وزيادة فى انتاج أنواع الوجه القبلى المعروفة وسينشر نفس التحسين فى النقاوة في جميع هذه الاصناف . وقد ظهر فعلا هذا التحسين في المحصول الحالى كنتيجة للتشريع والانظمة والابحاث التى عملت فى الماضى والحاضر .

وجرت بعد ذلك مناقشات لخصها الدكتور بولز في خمس نقط هامة :

١ — غير منظور أن الاقطان الجديدة تصل لمنتهى قيمتها ما لم يتعود عليها السوق وتصل منها كميات عظيمة بانتظام تباع بأثمان مخفضة نوعا .

٢ — يمكن تقدير وظيفة الحكومة بالضبط فى الاعمال الزراعية بذكر ما حصل للقطن اليانوفتش فانه حينما ترك بأيدى التجار خاضعا لقانون العرض والطلب كان نتيجته الاندثار وهذا مما يؤسف له .

٣ — أما عن الاقطان ذات المحصول الوافر فلا يمكن نسيانها وكان غرض قسم النباتات الحصول على نماذج أنواع متتالية . أما الطلبات على الاقطان الاكثر خشونة من الاقطان الصعيدية الحالية والسكلاريدس كان لها أهميتها . وقد تحصل قسم النباتات على نوع من السكلاريدس فاق الانواع الاخرى في امتحان صفات الغزل غير أنه خشن وملمسه غير حسن مما يسبب صعوبة في بيعه فى الاسواق وبما أنه لم يكن أحسن محصولا من السكلاريدس فمن المحتمل عدم نجاحه رغما عن جودة غزله .

٤ — الحرير الصناعى يعتبر مزاحما خطرا للاقطان وليس هذا التزاحم من وجهة اشراكه مع القطن للزينة فان هذا كان حاصلا من سنين عديدة . ولكن بمقارنة خيوطه المخصصة لشغل الابرة نرى أنه اذا كانت قيمة الفتل المزدوجة ١٠٠ للقطن فانها تكون ١٣٠ للحرير ولكن من المنظور أنه اذا زادت المزاحمة أصبح من الممكن نقص ثمن الحرير الى ٩٠ ولا يقاوم هذه المزاحمة الا أحسن الانواع من القطن .

٥ — وبخصوص البند السابق يستحسن الفات النظر الى امكان غزل الاقطان الخشنة الى غزل دقيق كما حدث فى زمن الحرب فى صناعات الطيارات والبالونات واستعمال الاقطان الرفيعة ليس محصورا فى طلبات الاسواق من الغزل الدقيق .

والخلاصة أنه يؤكد للجنة أنه من مشاهداته الجديدة في السنة الماضية وجد أن الاقطان المنزرعة فى مصر لم تكن يوما ما أحسن مما هى عليه الآن .

المواد الغريبة في القطن المصرى :

طلبت اللجنة الاوروبية اثارة هذا الموضوع من جديد وسبق أن بحث في المؤتمر القطنى بمصر سنة ١٩٢٧

وقد كرر الغزالون شكواهم من وجود مواد غريبة في القطن المصرى مثل قطع الدوبارة والخيش وحدايد مختلفة (مسامير وشنابر وخلافه) وان هذه المواد الغريبة تسبب مصاعب جمة للصناعة خصوصا قطع الخيش والدوبارة التى تسبب قطع الخيوط عند غزلها • كما أن الحدايد المختلفة تسبب أضرارا للآلات وحرائق أحيانا فى المغازل •

وقد تقدمت لهيئة اللجنة جملة اقتراحات منها وضع آلات مغنطيسية لجذب القطع الحديدية من القطن عند تفكيكه من البالات ومروره للآلات أما قطع الخيش من الاكياس المصنوعة من القنب التى يكبس فيها القطن فى الغيطان والمحالج والمكابس وكذلك الدوبارة التى تحاك بها وخيوط التيل فانه يلزم اتخاذ أنجع الطرق لتفادى اختلاطها بالقطن وتغيير مواد صنعها اذا أمكن مع توصية المحالج والمكابس بالعناية بتنظيف الاقطان منها بقدر الاستطاعة •